ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547
مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات
عدد خاص بأعمال المؤتمر الدولي الأول للسياحة في الجزائر – مارس 2016

السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر

أ.د ثريا التجـــاني جـــامعة الجزائر2
محفوظ رســـــــول جـــامعة الجزائر3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الخوض في معضلة التبعية الكبرى والمزمنة للاقتصاد الجزائري نحو الريع النفطي، خاصة مع أزمة الطاقة الآنية؛ المتمثلة في الانخفاض الحاد لأسعار الطاقة في السوق الدولية من جهة، وتراجع الانتاج النفطي الوطني من جهة ثانية. وهو ما انعكس سلبا على إيرادات وميزانية الدولة بصورة جعلت الاقتصاد الجزائري اكثر هشاشة، وقابلية للعطب. ويطرح التوجه نحو تنمية قطاع السياحة في هذا الصدد كأحد الخيارات المتاحة والممكنة وحتى المستديمة؛ الذي يمكن الاعتماد عليه في خلق ثروة وتنمية مستديمة ومتنوعة نظرا لما يمكن ان تحققه من عوائد مالية معتبرة، وهذا ما يستدعي بالجزائر بداية توفير الظروف المشجعة على صناعة السياحة بالجزائر وعبر عديد المستويات خاصة الأمنية منها.

Abstract:

This research examines the dilemma of the Algerian oiled pendency rents, specifically, the low energy prices in the international market crisis, and the decline in national production of energy, reflected negatively on the incomes of Algeria fuel. And shall, therefore, find alternative so the than the hydrocarbon sector. It is the most important of the tourism sector for diverse and sustainable development. Because the qualifications of tourism in Algeria. Thanks to the financial returns that can be achieved, and contribute to the creation of national wealth.

مقدمة

تشهد الجزائر تحديات موجعة تمس صلب أمنها الوطني؛ تتمثل أساسا في تبعيتها الشديدة والمطلقة لقطاع اقتصادي واحد هو قطاع المحروقات، الذي جعل منها دولة ريعية بامتياز. وهذا ما جعل الجزائر –خاصة في الفترة الأخيرة– تتعرض الى تحديات مختلفة مست أمنها الطاقوي؛ وتجلت في تحدي تراجع أسعار الطاقة في سوق الطاقة الدولية، وكذا تحدي نضوب الموارد الطاقوية وتراجع الانتاج الوطني من الطاقة، فضلا عن تحدي آخر تعلق بتوازنات جديدة تمثلت في ثورة الموارد الطاقوية غير الأحفورية مثل الغاز الصخري. جعلت الأمن الوطني الجزائري أكثر ارتهانا ومحل تهديد. وهنا تطرح بإلحاح فكرة تنويع الاقتصاد الوطني قبل أي وقت مضى. ولعل أحد الخيارات الممكنة في ذلك هو تنمية القطاع السياحي كخيار مرافق ومساعد على الأقل في المستقبل المتوسط، وذلك نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر من مؤهلات سياحية هامة ومتنوعة، يمكن لها أن تشكل عناصر الجذب السياحي المطلوب؛ حيث تتوفر على سلسلة من الامكانيات السياحية من موارد طبيعية وثقافية وتاريخية، ودينية. تعمل كلها في سبيل تحقيق تنمية مستديمة ومتنوعة. وعلى هذا الأساس يطرح التساؤل التالي:

- الى أي مدى يمكن للسياحة في الجزائر أن تكون قطاعا مرافقا أو بديلا للريع النفطي الجزائري؟

وسنحاول الاجابة على هذا التساؤل عبر المحاور التالية:

المحور الأول: الريع النفطي في الجزائر: الطاقة في نضوب

المحور الثاني: مفهومي التنمية المستدامة والتنمية السياحية

المحور الثالث: الامكانات السياحية في الجزائر: فرص الاستغلال ودلالات عن القطاع

المحور الرابع: تحديات نجاح السياحة في الجزائر

خاتمة

المحور الأول: الريع النفطي في الجزائر: الطاقة في نضوب

يعبر مصطلح الدولة الريعية، أو دولة الريع النفطي عن تلك الدولة التي تعتمد اعتماد شديدا على عائدات صادراتها من المواد الأولية (الطاقوية) لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها. وتعد الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث يعتمد اقتصادها اعتمادا شديدا على مداخيل قطاع المحروقات في إيرادات ميزانية الدولة. وتواجه الدول الريعية –على غرار الجزائر– معضلة تمثل هاجسا لصناع السياسات؛ تتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط سواء بسبب نضوبه أو بسبب انحسار دوره نتيجة التطور التقني لمصادر الطاقة البديلة (ماجد عبد الله المنيف، 2009، ص59). والحقيقة أن الحديث عن الريع النفطي في الجزائر يقودنا الى الخوض في واقع قطاع الطاقة، والأزمات المتتالية التي تشهدها الجزائر نتيجة تبعيتها المطلقة لهذا القطاع. وينبغي الإشارة بداية إلى أن الجزائر لا تعد منتجا طاقويا كبيرا، ولا

ذات احتياطي كبير. حيث يبلغ احتياطي الجزائر المؤكد من النفط حوالي 12.2 مليار برميل. ومقدار 4.5 ترليون م^3 من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد. وأما أرقام عن أرقام الغاز الصخري فهي غير مؤكدة، غير أن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تفيد بأن الجزائر تحوز على نحو 20 ترليون م^3. ويشكل النفط والغاز نسبة 98% من مداخيل التصدير، ونسبة 62% من إيرادات ميزانية الدولة، وقرابة 35% من إجمالي الناتج المحلي. وعليه تتمثل معضلة الجزائر الريعية في تبعيتها الأحادية والمطلقة لقطاع المحروقات من جهة، وما يشهده أمنها الطاقوي راهنا من تحديات خطيرة تصب في فكرة ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، وإيجاد بدائل مساعدة لقطاع المحروقات. ومن التحديات التي تفرض وتحتم ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نذكر:

أولا: تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية:حيث سجل تراجع الأسعار في السوق الدولية انحدارا تنازليا من عتبة 109 دولار للبرميل في جانفي 2014، لينزل الى عتبة أقل من 30 دولار للبرميل منتصف جانفي 2016. وهذا التراجع ناتج عن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدى كبرى الدول الصناعية، فضلا عن وفرة فائضا في العرض الطاقوي تجاوز مليوني برميل نفط. وهذا بسبب دخول النفط الصخري الأمريكي الى السوق الدولية، وقرار أوبك بعدم خفض سقف إنتاجها وإبقائه في حدود 30 مليون برميل يومي. وانعكس هذا الواقع بصفة مباشرة على حالة الأمن الطاقوي الجزائري، بما انعكس بدوره على عائدات الجزائر من تصدير هذا المورد، حيث انخفضت بنسبة 9% عام 2014، و40% في نهاية سنة 2015. وتتمثل نتائج هذا التراجع في عجز الميزان التجاري الجزائري، وتطلب هذا اللجوء الى صندوق ضبط الإيرادات؛ الذي كان يحتوي على أكثر من 150 مليار دولار عام 2011، وحاليا يحتوي هذا الصندوق أقل من 45 مليار دولار. وإذا استمرت الأسعار في الانحدار فلن يبقى شيء في هذا الصندوق، وهو ما سيدفع نحو اللجوء إلى احتياطي الصرف(180 مليار دولا عام2014) الذي لا تزيد قدرة تغطيته لاحتياجات البلاد مدة 35 شهرا فقط. وهو ما يجعل الأمن الاقتصادي وحتى الوطني محل تهديد كبير نتيجة التبعية الشديدة والمطلقة للجزائر نحو قطاع المحروقات.(محفوظ رسول، 2015، ص2)

ثانيا: تحدي نضوب الموارد الطاقوية وتراجع الإنتاج الوطني:ولقد طرحت في هذا الصدد عديد النظريات التي تتحدث عن نهاية عصر النفط أو مرحلة أفول النفط باعتباره موردا ناضبا غير قابل للتجدد. وأبرز النظريات التي طرحت في هذا الصدد نظرية العالم الجيولوجي "**ماريو كينغ هابرت**" حول أوج الطاقة على اثر دراسة قام بها عام 1956 وتنبأ حينها ببلوغ عديد الدول لأوج إنتاجها الطاقوي في فترات محددة، وهو ما حدث فعلا عند بعض الدول التي ذكرتها دراسة هابرت.(ريتشارد هاينبرغ، 2006،ص.45). والحقيقة لا تشذ الجزائر عن هذه النظرية فقد سجل إنتاج النفط والغاز في الجزائر ذروته عام 2007.حيث انخفض منذ عام 2007 بنسبة 2 إلى 3% سنويا، أين سجل سنة 2007 سقف 233 مليون طن معادل نفط، ليتراجع إلى 187 مليون طن معادل نفط سنة 2012. هذا من

جهة. ومن جهة أخرى فإن الجزائر ومنذ أزيد من أربع عقود من الزمن لم تسجل حقلا رئيسيا جديدا على شاكلة حاسي مسعود وحاسي الرمل.

ثالثا: تحدي زيادة الاستهلاك المحلي وما يرافقه من دعم للأسعار:لقد بلغ استهلاك الطاقة في السوق المحلي الداخلي للجزائر مقدار52 مليون طن مكافئ نفط عام 2013. ويزداد هذا الاستهلاك بنسبة سنوية تقارب 8% بالنسبة إلى الوقود. و7% بالنسبة إلى الغاز الطبيعي،و12% بالنسبة الى الكهرباء. مع توقع زيادة كبيرة نتيجة تواصل عمليات تغطية وربط مناطق البلاد بالكهرباء والغاز، فمثلا ولغاية عام 2013 لم يصل عدد المستفيدين من غاز المدينة سوى 3 مليون مشترك فقط. يضاف الى هذا التحدي تحديا مرافق آخر وهو تحدي دعم الدولة لأسعار الطاقة في السوق المحلي الذي يشكل قيمة 10 % من الناتج المحلي الطاقوي(عبد المجيد عطار، 2015، ص02).

رابعا: تحدي ثورة الغاز الصخري وتراجع قيمة الموارد الطاقوية: دفعت طفرة إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة إلى توازنات جديدة في سوق الطاقة الدولية، وتزداد رهانات هذه التوازنات على الأمن الطاقوي العالمي مع ضخامة تقديرات احتياطات هذا المورد الطاقوي، حيث تقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حسب دراسة شملت 40 دولة في العالم، الى أن أعلى احتياطات العالم من الغاز الصخري موجودة في الصين بنحو 1100ترليون م^3، تليها الأرجنتين بنحو 800 ترليون م^3، ثم الولايات المتحدة بنحو 660 ترليون م^3. بينما لا تحوز الجزائر سوى على 20 ترليون م^3 فقط. وفي حال صدق هذه التقديرات، فإن سوق الطاقة سيشهد توازنات جديدة لا تصب في صالح الدول المنتجة للطاقة الأحفورية التقليدية. هذا من جهة. ومن ناحية أخرى فإن تكنولوجيا استخراج هذا المورد موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط وبعض الدول الأوربية. فضلا عن أن تأخر الجزائر عن هذه العملية سيجعلها تخسر أسواقها الطاقوية مستقبلا. والتحدي الآخر في الغاز الصخري هو تكلفة استخراجه العالية التي تصل بين 50–70 دولار للبرميل، بينما سعر بيعه في سوق الطاقة حاليا 30 دولار للبرميل.

وهكذا يتبين مما تم استعراضه أن الجزائر لا تزال تسجل تبعية مزمنة لقطاع المحروقات؛ والذي يشهد بدوره تحديات موجعة سواء ما تعلق بالمستوى الداخلي المتعلق بتراجع ونضوب الموارد الطاقوية، أو على المستوى الخارجي المتعلق بتذبذب توازنات السوق الدولية ما قد يهدد الأمن الاقتصادي وحتى الوطني الجزائري. ومن هنا تطرح ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، والذي يعد القطاع السياحي أحد خياراته المتاحة في خلق الثروة والتنمية المستديمة.

المحور الثاني: مفهومي التنمية المستدامة والتنمية السياحية

أولا: مفهوم التنمية المستدامة: تعرف التنمية لغة على أنها عملية نمو طبيعية تسير في مراحل متتالية أو تعني التطور في مراحل متعددة (عائشة شرفاوي، 2012، ص214). وتعود الجذور الأولى لطرح مفهوم التنمية المستدامة الى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حول البيئة الإنسانية، أين أدرج هذا المؤتمر قضية البيئة ضمن المأمورية السياسية للدول وأجندتها الأمنية.(مصطفى كمال طلبة، 2007، ص

ص104-112). بمعنى أنه تم الحديث عن التنمية وضرورة المحافظة على المحيط من خلال البرنامج الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة لحماية المحيط. وجاء الاعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة عام 1992على اثر قمة الارض، وبناءا على تقرير لجنة بروتلاند" تقرير مستقبلنا المشترك" لعام 1987، وذكر مستهل هذا التقرير أن التنمية المستدامة: "بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجياتها"(بومدين طاشمة،2014،ص.25).

وتعرف التنمية المستدامة أنها التنمية التي تسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، فضلا عن أنها القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، كما أنها الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، والاستجابة لمتطلباتها التنموية دون تعرض البيئة والمقومات الطبيعية للدمار والاستنزاف(عبدو مصطفى، 2013، ص.143).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة على أنها:" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وتركز التنمية المستدامة على مجموعة العناصر المهمة لتحقيق أهدافها هي:

- استخدام التكنولوجيا النظيفة التي تحقق النمو دون آثار سلبية على البيئة والمجتمع.
- التحكم في استخدام الموارد الطبيعية.
- حصر معقول للنشاطات الاقتصادية وتركيزها في أماكن محددة.
- وضع التشريعات والنصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة. وإنشاء هياكل مؤسسية لحماية البيئة كمراكز المتابعة، والاهتمام بالمحميات الطبيعية وحمايتها.(عائشة شرفاوي، 2012، ص.216)

ثانيا مفهومي السياحة والتنمية السياحية:

أ – مفهوم السياحة: تعني السياحة لغة التجوال، وتعني عبارة ساح في الأرض ذهب وسار على وجه الأرض، أما اصطلاحا فتعني " مجموعة العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، فضلا عن ضرورة أن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة السياحة على أنها" تعني ضرورة تضمين بعض العناصر بما ينطوي على ذلك تحرك الأفراد من موقع إلى آخر،وخارج مجتمعهم المحلي، وكذا توفير الجهات المقصودة للسياحة نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات والخدمات. زيادة على إشباع الحاجات والدوافع المختلفة للسائح(عبد القادر عوينات، 2012،ص. 140).

ب – مفهوم التنمية السياحية: وتعني بعبارة بسيطة نمو وازدهار النشاط السياحي في أي دولة،وعبر مجموعة الأهداف العامة. كما تعرف على أنها:" تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وترشيد وتعميق الإنتاجية في القطاع السياحي، فهي عملية مركبة

متشعبة تضم عدة عناصر متصلة مع بعضها البعض، وتقوم على محاولة الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية بطريقة علمية وتكنولوجية، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية.وتعرف أيضا على أنها التكامل الطبيعي والوظيفي بين كافة العناصر الطبيعية والبيئية المتاحة في المنطقة، فضلا عن الخدمات والتسهيلات والمرافق التي تساعد على إقامة المشروعات والاستثمارات بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر المنتج السياحي(عائشة شرفاوي، 2012، ص217)

ج – أهمية السياحة أو التنمية السياحية في خلق الثروة الوطنية: تعد السياحة أحد موارد الدخل غير الناضبة التي أصبحت تراهن عليها عديد الدول نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والسياسية، وتتجلى هذه الأهمية فيما:

- الأهمية الاقتصادية: تتجلى الأهمية الاقتصادية للسياحة في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، لعل أولها خلق الثروة الوطنية وتحسين ميزان المدفوعات؛ ذلك كون السياحة كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن المنافع الأخرى المتمثلة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة وباقي القطاعات الأخرى. كما تتجلى الأهمية الثانية للسياحة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال توفير العملات الأجنبية الصعبة عبر الاستثمارات الأجنبية الخاصة بقطاع السياحة، ونتيجة الإنفاق اليومي للسياح مقابل الخدمات والمنتوجات السياحية. والحقيقة أن هذه الأهمية تؤدي آليا إلى طرح هدف وأهمية كبرى للسياحة؛ وهي توفير مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، وخاصة فرص العمل في المناطق الريفية، وذلك نتيجة لارتباط القطاع السياحي مع عديد القطاعات الأخرى، فلا تقتصر بذلك مناصب العمل على القطاع السياحي فقط وإنما تمتد إلى قطاعات أخرى ذات علاقة به. فضلا عن تحسين مستويات الدخل الفردي وتحسين مستويات معيشتهم.ففي فرنسا مثلا توظف السياحة 800.000 منصب عمل مباشر في قطاع السياحة عدا قطاع النقل على مختلف الأنشطة السياحية (عيسى مرازقة، 2010، ص4).
- الأهمية الاجتماعية والثقافية: وتكمن هذه الأهمية في كون السياحة مطلب اجتماعي لراحة الأفراد، ينتج عن هذه الحركية السياحية مجموعة من العلاقات الثقافية التي تؤدي إلى زيادة معارف الأفراد، نتيجة التعرف على عادات وثقافات الآخرين، فتغدو بذلك أداة للتواصل الفكري والحضاري بين الشعوب، وهذا كله ينتج منافع اجتماعية تساهم في الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة. زيادة على هذه الأهداف والأهمية، فان السياحة الناجحة تخلق علاقات وطيدة بين الشعوب وحتى بين

الحكومات والدول نظرا لتحول هذا البلد إلى وجهة سياحية مفضلة(عائشة شرفاوي، 2012، ص.218)

د – معايير نجاح التنمية السياحية: يعتمد نجاح التنمية السياحية على مجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي:

- **المعايير الاقتصادية:** تحكم التنمية السياحية عدد من الاعتبارات أو المعايير الاقتصادية تؤثر على نجاحاتها واستمراريتها هي:

– التزايد المستمر في نسبة رأس المال الثابت حيث يتطلب تطوير القطاع السياحي استثمارات مالية كبيرة خاصة لبناء مرافق وخدمات النقل والبنية التحتية.

– تكامل المنتج السياحي،بحيث يجب أن يقوم المشروع السياحي بشكل متكامل يحقق الأثر الاقتصادي المطلوب، وذلك بأن يتوفر للمشروع الخدمات الأساسية اللازمة له من طرق مواصلات، اتصالات..

– تنوع الاستثمارات من فنادق ومنتجعات سياحية، ومشروعات النقل السياحي، ومشروعات الترفيه السياحي.

- **المعايير الفنية:** ونوردها كما يلي:

– تركز الخدمات السياحية المتجانسة في أماكن موحدة مثل مراكز الاتصالات، المراكز التجارية، ومراكز الطاقة، وذلك بغرض تخفيف تكاليف هذه الخدمات ورفع مستوى أدائها.

– الترابط بين مكونات المنتج السياحي، وترابط الخدمات السياحية إلى جانب عناصر الجذب السياحي.

– توفر الطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق السياحية وتزويدها بوسائل الخدمات الممكنة.

– ضرورة توافر مرونة برامج التنمية السياحية وقابليتها للتوسع والزيادة لمواجهة الظروف المتغيرة.

– ضرورة تمايز مشروعات التنمية السياحية عن المناطق الأخرى حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود(عائشة شرفاوي، 2012، ص 219).

المحور الثالث: الإمكانات السياحية في الجزائر: فرص الاستغلال ودلالات عن القطاع

أولا: الإمكانيات السياحية في الجزائر:

تسخر الجزائر بمؤهلات سياحية هامة ومتنوعة، يمكن لها أن تشكل عناصر الجذب السياحي المطلوب؛ حيث تتوفر على سلسلة من الإمكانيات السياحية من موارد طبيعية وثقافية وتاريخية، ودينية. ومؤهلات جيدة لفرص الاستغلال السياحي نوردها على النحو التالي:

- **المؤهلات الطبيعية:** وهي متنوعة كما وكيفا، وتتمثل فيما يلي:

1- **الموقع الجغرافي والطبيعة المناخية:** تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، وفي قلب بلدان المغرب العربي الكبير، حيث تسمى المغرب الأوسط. يحدها سبع (07) دول على امتداد أكثر من 06 ألاف كلم؛ وهي تونس وليبيا شرقا، المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا غربا، ومالي والنيجر جنوبا. وتبلغ مساحة الجزائر 2381741كلم^2 وهي أكبر دولة افريقية وعربية مساحة.

وتمتلك الجزائر عبر مساحتها الشاسعة ثلاث أنواع مناخية رئيسة؛ أولها مناخ متوسطي يمتد على طول الشريط الساحلي الممتد من الشرق إلى الغرب، حيث يتميز بدرجة حرارة متوسطة عموما تقارب 18 درجة مئوية بين شهري أكتوبر وأفريل. بينما يغدو الجو حارا رطبا بمعدل 30 درجة بين شهري جويلية وسبتمبر. وثانيهما مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا؛ ويتميز بموسم طويل، بارد ورطب في الفترة بين شهري أكتوبر وماي، وتصل درجة الحرارة فيه أحيانا إلى 05 درجات مئوية وقد تقل عن ذلك في بعض المناطق، ويتميز عموما في باقي أشهر السنة بحرارة جافة تفوق 30 درجة مئوية. وثالثهما مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات؛ ويتميز بموسم طويل حار من شهري ماي إلى سبتمبر، ويسجل فيه درجة حرارة تفوق 40 درجة مئوية، ويتميز في باقي أشهر السنة بمناخ دافئ يساعد على حركية السياحة الصحراوية في فصل الشتاء.(هواري معراج، 2004، ص24)

2- **السواحل الجزائرية والمناطق الجبلية والصحراوية:** يمتد الشريط الساحلي الجزائري على مقدار 1200 كلم من الشرق الى الغرب، يتخلله عديد المناطق السياحية المهمة والنادرة؛ ولعل أبرزها بني صاف، تنس، سيدي فرج، تيقزيرت. القالة؛ وتحوي نظام بيئي غابي وبحيرات وثروات غابية ومائية. وحظيرة قورايا ببجاية؛ والتي تمتد على مسافة 10 كلم.(بوبكر بداش،2014،ص.10) وعن المناطق الجبلية السياحية فيبرز لنا سلسلتي الأطلس التلي وكذا الأطلس الصحراوي؛ اللتين تقدمان فرص الاكتشاف والصيد، زيادة على رياضة التزحلق على الثلج بمرتفعات الشريعة وتيكجدة. وتتوزع المناطق الصحراوية على مساحة مليوني كلم مربع ذات طبيعة شمسية لافتة؛ هي اليزي(التاسيلي) وتعرف بالحضيرة الوطنية للتاسيلي، والتي صنفت منذ عام 1982 ضمن التراث العالمي، حيث يوجد بها أزيد من 1500 رسم ونقش حجري.

وتمنراست(الهقار)، حيث تتميز هذه الحضيرة الوطنية التي تم إنشاؤها عام 1987 بتضاريس وثروات حيوانية، ورسومات ونقوش حول الأزمنة الغابرة. فضلا عن منطقة أدرار بقلاعها القديمة. وتندوف بقصورها القديمة التي تشكل متحفا على الهواء الطلق. وغرداية بقصور بني مزاب، وواحات النخيل.(هواري معراج، 2004، ص25)

3- **المحطات المعدنية:** حيث تمتلك الجزائر مؤهلات ومحطات معدنية هامة، خاصة ذات الطبيعة العلاجية، فحسب المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية فإنه يوجد بالجزائر 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في الشمال؛ منها 136 منبع ذا أهمية محلية، و55 منبع ذا أهمية جهوية، و11 منبع ذا أهمية وطنية. ولعل أهمها حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية، وحمام كسانة بالبويرة...

- **المؤهلات الثقافية والدينية والتاريخية:**وهي متواجدة على طول التراب الوطني تحفظ الذاكرة التاريخية للجزائر، وهي معالم مصنفة من المحميات التي أولتها منظمة اليونيسكو العناية والتنويه؛ ومن هذه المعالم نذكر منطقتي تيبازة وجميلة التي تعد من أهم المدن الرومانية، ومنطقة التاسيلي التي تحوي أزيد من 1500 لوحة معبرة عن تطور الحياة البشرية في الصحراء لأكثر من 6000 سنة قبل الميلاد. وقلعة بني حماد بالمسيلة وهي مدينة اسلامية تأسست عام 1007 وكانت عاصمة للدولة الحمادية. وقصر ميزاب الذي أنشئ من طرف الميزابيين (الاباضيين). وعن الموروث التاريخي فإن الجزائر تعاقبت عليها عديد الحضارات كالحضارة الرومانية التي دامت لقرابة خمسة قرون وتوجد مخلفاتها بتيبازة وشرشال وجميلة وقالمة وتبسة. فضلا عن الحضارة الإسلامية ومخلفاتها في قلعة بني حماد بالمسيلة، والمنصورة بتلمسان، والمساجد العتيقة بالجزائر العاصمة. وكذا موروث ورصيد ديني من زوايا ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمع ونذكر منها؛ الزاوية الرحمانية، والزاوية التيجانية وخلافتها بعين ماضي بالأغواط، والتي تضم أكثر من 350 مريد عبر دول العالم. وهو ما يمكن أن يشكل رهانا حقيقيا للسياحة الدينية بالجزائر.

ويستخلص مما سبق ذكره أن الجزائر تسخر بمؤهلات سياحية طبيعية هامة كما وكيفا قد لا تتوفر في عديد دول العالم حتى التي بها سياحة ناجحة على غرار تونس مثلا.

ثانيا: دلالات عن واقع السياحة في الجزائر:

واجهت الجزائر ظروف أمنية خطيرة في تسعينات القرن العشرين كان لها الأثر البالغ والسلبي على تأخر وضعية السياحة الوطنية، ويتطلب الوقوف على حقيقة قطاع السياحة راهنا في أي دولة الخوض في بعض المؤشرات ذات الصلة؛ والتي تعبر عن تطور السياحة وازدهارها. وتتمثل أولى هذه المؤشرات

في معرفة نسبة عدد الوافدين إلى الدولة مقصد السياحة، ولا تشذ الجزائر عن هذه القاعدة، حيث يدل هذا المؤشر على تطور قطاع السياحة في الجزائر، أين شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد السواح بغض النظر عن طبيعتهم سواء كانوا أجانبا أم جزائريون مقيمون في خارج الوطن.

وبلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر عام2012 مقدار 2.634056 سائح- بينما سجلت تونس حينها قرابة خمسة مليون سائح أما المغرب فقد سجل حينها تسعة ملايين سائح- (سعاد دولي، 2014، ص79) بعدما كان عام 2011 يعادل 2.394887 سائحا، بمعدل نمو قدره 15% مقارنة مع سنة 2010. وسجلت الجزائر ضمن هذه النسبة حينها 901642 سائحا أجنبيا عام 2011، بما يعادل نسبة تطور بلغت 37.66% مقارنة مع سنة 2010، بينما بلغ عدد السواح الجزائريون المقيمون في خارج الوطن مقدار 1493245 سائح بمعدل نمو قدره 05% مقارنة مع سنة 2010. ويعود هذا التحسن والتطور في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر إلى تحسن صورة الجزائر في الخارج، مع تحسن الظروف الأمنية المحلية، رافقه انهيار في النظام الأمني والاستقرار الإقليمي لدول ذات سياحة عالمية ناجحة على غرار تونس ومصر (بوبكر بداش، 2014، ص17)، وعن قدرات الإيواء، فقد سجلت الجزائر لغاية عام 2011 مجموع 1184 فندق في مختلف الدرجات. حيث سجلت طاقة إيواء عام 2005 تقدر بـ 81000 سرير، ليتطور إلى 85000 سرير عام 2007، ثم ليقفز الرقم إلى 92737 سرير عام 2011.(الديوان الوطني للإحصائيات،2011) وهو تطور بطيء وغير كاف مقارنة مع إمكانات دول أخرى كتونس مثلا. وعن خدمات النقل وشبكة الطرقات في الجزائر فإننا نجد الجزائر بعيدة عن المعدلات العالمية لشبكات الطرق والنقل بالنظر إلى مساحتها القارية الشاسعة.

رابعا: مدى مساهمة قطاع السياحة الجزائري في خلق الثروة الوطنية

تساهم السياحة في بعض الدول السياحية الناجحة مساهمة بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث المداخيل التي يمكن أن تتحقق بفضلها، أو من خلال فرص العمل التي يمكن أن توفرها. وتتمثل مساهمة القطاع السياحي الجزائري فيما يلي:

- مدى مساهمة السياحة الجزائرية في توفير مناصب الشغل: يعد القطاع السياحي من القطاعات المهمة التي تراهن عليها الدول في توفير مناصب عمل لأفراد مجتمعها، سواء مناصب عمل دائمة أم مؤقتة، وتشير إحصاءات وزارة السياحة الجزائرية إلى تسجيل نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي يوفرها القطاع السياحي في الجزائر، حيث انتقل العدد من 82000 منصب عمل سنة 2000 إلى مقدار 396000 منصب عمل عام 2010، أي بزيادة قدرها 482%، ثم ليصل هذا التطور إلى 420000 منصب عمل سنة 2012.
- مدى مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام: يساهم القطاع السياحي الجزائري بنسبة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام- رغم تحسن الظروف الأمنية والجهود المبذولة للنهوض به – حيث

بلغت نسبة مساهمته مقدار 2.5% عام 2009، وتقارب حاليا نسبة 03% من الناتج الداخلي الخام. والحقيقة تعد هذه النسبة مساهمة ضعيفة بالنظر إلى معدلات مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي لدول الجوار والتي تصل نسبة 10% من جهة، وبالنظر إلى المؤهلات السياحية الكبرى التي تمتلكها الجزائر.

- مدى مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة: بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار عام 2012، أي بمعدل زيادة قدره 30% مقارنة مع سنة 2009، وهي مساهمة لا تزال ضعيفة بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات والمؤهلات السياحية من جهة، وما يساهمه هذا القطاع في دول أخرى على مصر مثلا التي تصل عائداتها من السياحة إلى حدود 08 مليار دولار سنوي.

المحور الرابع: تحديات نجاح السياحة في الجزائر

ترجع عدم فعالية ونجاعة القطاع السياحي– كقطاع مساهم بفاعلية في التنمية المستديمة– في الجزائر إلى مجموعة من المشكلات المزمنة والمرافقة يمكن أن نوردها كما يلي:

- معضلة الأمن وعدم الاستقرار: وترجع هذه المعضلة إلى الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر فترة تسعينات القرن العشرين بالجزائر؛ والتي لم تهدد السياحة الخاصة بالأجانب فحسب وإنما حتى تنقل الأفراد داخل وطنهم غدى على إثرها أمرا صعبا. ورغم تحسن الوضع الأمني حاليا، إلا أنه برزت تحديات أمنية إقليمية من فشل دولتين إقليمين في مالي وليبيا، وما رافقه من تنامي للتنظيمات الإرهابية، وكذا عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن–مثل حادثة تيقنتورين مثلا– فعلت فعلتها في تشويه صورة الجزائر والسياحة الجزائرية خارجيا.
- لعنة الموارد وغياب إرادة سياسية حقيقة ذات نظرة إستراتيجية لقطاع السياحة: يرجع عدم وجود إرادة سياسية حقيقة ذات نظرة إستراتيجية تثمين قطاع السياحة وتضعه ضمن القضايا ذات الاهتمام الاستراتيجي في الجزائر إلى ما يسمى بنظرية "لعنة الموارد"، وذلك حينما يصبح النظام السياسي في أي دولة ريعية كانت يعمل ويجتهد في كيفية توزيع عائدات الريع النفطي على المواطنين، أكثر من العمل على خلق عمليات وقطاعات إنتاجية(ناجي بن حسين، 2007، ص72).
- غياب ثقافة وخدمات سياحية ذات مستوى مأمول: الحقيقة أن الحديث عن نجاح السياحة في الجزائر من عدمه يفرض علينا الخوض في ثقافة المجتمع الجزائري تجاه العملية السياحية برمتها، فمن جهة نلاحظ غياب ثقافة سياحية للمجتمع الجزائري مقارنة مع الدول العربية الأخرى من جهة،

ومن جهة ثانية–حسب نظرنا– فإن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ قد لا يجد في بعض النشاطات السياحية طرحا مقبولا. وأما عن غياب الخدمات السياحية فهو من الأسباب القوية في فشل السياحة الجزائرية، ذلك أن وجود مؤهلات سياحية طبيعية دون خدمات سياحية مأمولة لدى السواح– مثل نظام الانترنت والاتصالات كأبسط مثال– يدفع إلى نتيجة حتمية وهي سوء أداء القطاع السياحي.

خاتمة:

ويستخلص مما سبق ذكره أن الجزائر لا تزال تعتمد اعتمادا شديدا على الريع النفط في إيرادات ميزانيتها الوطنية، وبنسبة جد خطيرة قد ترهن أمنها الاقتصادي في أية فترة ممكنة نتيجة عديد الأسباب لعل أولها؛ تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية. وثانيها؛ تحدي نضوب الموارد الطاقوية وتراجع الإنتاج الوطني. وثالثها؛ تحدي زيادة الاستهلاك المحلي وما يرافقه من دعم للأسعار الذي يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني. ورابعها؛ تحدي ثورة الموارد الطاقوية غير الأحفورية والذي سيؤدي إلى تراجع قيمة المنتوج الطاقوي الجزائري. كل هذه التحديات ترهن الأمن الوطني الجزائري وتطرح فكرة تنويع الاقتصاد الوطني. وهنا يعد قطاع السياحة– باعتباره إحدى الخيارات المتاحة والممكنة لخلق تنمية مستديمة– بديلا مرافقا يمكن الاعتماد عليه في خلق الثروة الوطنية لعصر ما بعد النفط، بالنظر إلى المؤهلات السياحية الكبرى والمتنوعة التي تمتلكها الجزائر.

تتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية كبرى، ومقدرات جذب سياحي هائلة، سواء من حيث الكم أم الكيف. حيث تمتلك الجزائر وسطا سياحيا يمتد على امتداد وشساعة الدولة شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. ومن شريط ساحلي بشواطئه الرائعة إلى سلسلة الجبال والغابات الخضراء، وصولا إلى صحراء شاسعة ذات اكبر حقل شمسي عالمي، وما تحويه من مواقع أثرية نادرة، وما يكتنفها من تاريخ حضاري تعقبت عليه عديد الحضارات والمستعمرات، وتاريخ ثقافي وديني، كلها تشكل عناصر الجذب السياحي المطلوب.

ولا تزال–رغم المقومات السياحية الهائلة– السياحة الجزائرية بعيدة عن الطموحات المرجوة، فلا عدد السياح هو في مستوى المعدلات المسجلة عالميا وعربيا، ولا وصلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني مثلما تسجله في دول الجوار.

ورغم أن القطاع السياحي الجزائري لا يزال بعيدا عن الأهداف المرجوة في خلق ثروة وطنية يعتمد عليها، إلا أنه يمكن تحقيق ما وصلت إليه التجارب العربية الناجحة، إذا تم التغلب على التحديات التي تعتريه؛ وهي قدرة الجزائر في الحفاظ على الاستقرار الأمني، والتخلص من فكرة الريع النفطي، وأن لا نضوب لموارد المحروقات، وضرورة النظر إلى قطاع السياحة كقطاع استراتيجي مثله مثل قطاع المحروقات. ليأتي بعدها الحديث عن إيجاد وخلق منتوجات وخدمات سياحية، ونشر الثقافة السياحية المطلوبة.

المقترحات:

- التوجه نحو السياحة الشاطئية، ذلك أن الجزائر تمتلك أكثر من 357 شاطئ صالح للسباحة، وقدوة بالتجربة التونسية.
- التركيز على السياحة الصحراوية: نظرا لتفضيل السواح– خاصة الأوروبيين– الصحراء الجزائرية كوجهة لهم، وتنظيم مهرجانات منتظمة.
- تنمية السياحة الصحية والعلاجية: نظرا لما تمتلكه الجزائر من منابع معدنية، ورفع طاقات استيعابها.
- تفعيل السياحة الدينية والثقافية: بحكم الموروث الثقافي والديني.
- الاهتمام بقطاع الاتصالات: سواء ما تعلق من اتصالات ومواصلات أو التمكين من ترويج عناصر الجذب السياحي.

قائمة المراجع:

1- بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، **بحوث اقتصادية عربية**،ع.66، ربيع 2014.

2- مصطفى كمال طلبة،" تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله،" **السياسة الدولية**،م.42،ع.170، أكتوبر 2007.

3- عبدو مصطفى، محاولة تأصيلية في مفهوم التنمية المستدامة،**مجلة الرائد المغاربي**،ع.01،جوان 2013(مركز الرائد: الجزائر).

4- بومدين طاشمة، نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة أكاديميا**،ع.02، 2014(جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف).

5- ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول**(تر. مازن الجندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006).

6- عبد القادر عوينات، السياحة في الجزائر: تحديات ورهانات في ظل المخطط الوطني لتهيئة السياحة 2025، **معارف**،ع.12،جوان 2012(جامعة أكلي امحند أولحاج: البويرة).

7- عائشة شرفاوي، السياحة والتنمية المستدامة، **معارف**،ع.12،جوان 2012(جامعة أكلي أمحند أولحاج: البويرة).

8- محفوظ رسول، "تحديات ورهانات الأمن الطاقوي الجزائري على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة" يوم دراسي حول **الطاقة والتنمية في الجزائر**، يوم 8 ديسمبر 2015، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.

9- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، **بحوث اقتصادية عربية**،ع.47،صيف 2009(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت).

10- عيسى مرازقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول" **اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة**"، 10-11 مارس 2010،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

11- هواري معراج،" السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية: حالة الاقتصاد الجزائري"، **مجلة الباحث**،ع.01، 2004.

12- عبد المجيد عطار،تأثير انخفاض أسعار النفط وسياسات مواجهته: حالة الجزائر"، ندوة دولية حول تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة، 07 نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

13- ناجي بن حسين،" دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007/2006.

14- سعاد دولي، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2014.